أخبار الخليج

العدد (17773) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 10 جمادى الآخرة 1448هـ - 20 نوفمبر 2026م

تأثير انتخابات الكونجرس في قرارات ترامب بشأن الحرب



بقلم:
د. علي الدين هلال ○

أقر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ونائبه، جيه دي فانس؛ بمسؤولية الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران عن الهزيمة الكبيرة التي لحقت بمرشحي الحزب الجمهوري في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب التي أجريت في 3 نوفمبر 2026. ولم يعترف ترامب بأنه أخطأ في قراره بشن الحرب في 28 فبراير الماضي، مشيراً إلى أنه لو عاد به الزمن فإنه سوف يتخذ نفس القرار؛ معتبراً أنه كان ضرورياً لحماية الأمن القومي الأمريكي ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي. وبغض النظر عن تصريحات ترامب، يثور السؤال حول احتمالات التغير في السياسة الأمريكية تجاه استمرار الحرب على إيران، وهل تؤدى الهزيمة الانتخابية للجمهوريين في الكونجرس إلى تغيير في مسار الموقف الأمريكي تجاه هذه الحرب؟

ضوابط دستورية: قبل الإجابة عن السؤال السابق، ينبغي تأكيد أن رسم السياسة الخارجية الأمريكية هو اختصاص أصيل للرئيس بمقتضى الدستور، الذي يوفر له سلطات واسعة في هذا المجال، وإن احتفظ الكونجرس بسلطة إقرار بنود الموازنة والإنفاق، والرقابة على السلطة التنفيذية، والموافقة على التعيينات في المناصب العليا وإعلان الحرب. كما أن تأثير الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس لن يظهر قبل شهرين، وبعد أن يشغل الأعضاء الجدد مقاعدهم في 3 يناير 2027، ويتم توزيعهم على اللجان وتعرفهم إلى الملفات المعروضة عليها.

وفي مواجهة سلطة الكونجرس في إصدار التشريعات، فإن الرئيس الأمريكي يمتلك سلطات واسعة باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما يمتلك حق النقض على القوانين التي تخالف سياساته. وإذا ما حدث هذا، فإن على مجلسي الشيوخ والنواب إعادة إصدار القانون بأغلبية الثلثين؛ وهو أمر عسير الحدوث إلا إذا نجح الديمقراطيون في بناء تحالفات مع بعض الجمهوريين الذين يعتقدون بأن حرب إيران أضرت بالمصالح العليا للولايات المتحدة وبالمستقبل الانتخابي للحزب الجمهوري.

ومع عدم تضخيم النتائج المباشرة لتغير تشكيلة مجلسي الشيوخ والنواب على إدارة شؤون السياسة الخارجية الأمريكية؛ فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن البيئة السياسية الداخلية التي يتحرك فيها ترامب قد تغيرت بشكل حاد. فهو يواجه، من ناحية، تداعيات تغير الأغلبية في الكونجرس، وما قد يتيحه ذلك للديمقراطيين من صلاحيات تشمل تشديد الرقابة على إدارة حرب إيران، ومراجعة تكاليفها، وإجراء تحقيقات مع المسؤولين عن قرارات التصعيد العسكري في البنتاجون وأجهزة الاستخبارات، بل وربما التحقيق في المبررات الاستخباراتية والعسكرية للحرب، ومدى ما إذا كانت إيران تمثل بالفعل تهديداً للأمن الأمريكي يستوجب اتخاذ قرار بشن الهجوم عليها. كما قد يسعى الديمقراطيون إلى إصدار تشريعات تدعو إلى إنهاء العمليات العسكرية. ومن ناحية أخرى، قد يواجه ترامب تحديات من داخل حزبه الجمهوري، وتحميله مسؤولية إخفاق الحزب في الحفاظ على موقعه داخل الكونجرس، واتهامه بأن انشغاله بالحرب صرف الاهتمام عن أهداف شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى».

ثلاثة سيناريوهات: ظهر التوتر بين ترامب والكونجرس بشأن حرب إيران قبل الانتخابات الأخيرة، فقد اكتفي الرئيس بإخطار الكونجرس ببدء الهجمات على إيران، دون الحصول على تفويض منه بذلك. وعلى مدى الأشهر التالية، شهد مجلس النواب ثلاث محاولات لتفعيل الصلاحيات المنصوص عليها في قانون صلاحيات الحرب لعام 1973، الذي يمنح الكونجرس سلطة تقييد استخدام الرئيس للقوات المسلحة في الأعمال العدائية، والمطالبة بإنهاء مشاركتها فيها، ما لم يكن هناك إعلان للحرب أو تفويض قانوني.

وإلى حين تشكيل الكونغرس الجديد في يناير المقبل، ستظل الأغلبية الجمهورية محتفظة بمواقعها، وقد يواصل الرئيس ترامب سياسته بعد تحرره من عبء الحسابات الانتخابية؛ وهو ما أشار إليه أكثر من مرة بأن الضربة المدمرة المقبلة ضد إيران ستكون بعد الانتخابات. ويدعم هذا الاحتمال استمرار وزارة الحرب الأمريكية في إبقاء قواتها المسلحة في حالة تأهب، والعمل على تعزيز قدراتها، إضافة إلى ما أوردته تقارير صحفية بشأن إعداد القيادة المركزية الأمريكية خطة لتوجيه ضربة واسعة النطاق ضد إيران، تنفيذاً لما أعلنه ترامب.

وفي المقابل، هناك ما يشير إلى عكس اتجاه التصعيد، وإمكانية أن تؤدي الوساطات الراهنة إلى حل دبلوماسي. ويدعم هذا الاحتمال استمرار الاتصالات والتحركات الدبلوماسية غير المباشرة بين واشنطن وطهران عبر عدد من العواصم الإقليمية وموسكو، ومشاركة ترامب نفسه في هذه التحركات.

وهناك مسار ثالث، يجمع ما بين القوى العسكرية والحلول الدبلوماسية، ويتمثل في توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية قوية، ولكن محدودة؛ بهدف تعزيز الضغط التفاوضي على إيران. ووفقاً لهذا التصور، فإنه قد يرضي رغبة ترامب في إظهار القوة بعد الهزيمة الانتخابية دون الدخول في حرب مفتوحة، مع إبقاء باب التفاوض مفتوحاً.

ومن ثم، في ضوء هذا التحليل، يبدو أن الهزيمة الانتخابية للحزب الجمهوري في الكونجرس قد تدفع إدارة ترامب إلى مراجعة سياستها تجاه إيران والشرق الأوسط، دون أن يعني ذلك بالضرورة التخلي عن استخدام القوة العسكرية والاقتصار على الحلول الدبلوماسية. وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة سيناريوهات، كالتالي:

1 - قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية قوية ولكن محدودة ضد إيران قبل يناير 2027، بهدف الضغط عليها في المفاوضات واستعادة صورة القيادة القوية. ويعارض هذا السيناريو أغلب دول الإقليم، وخاصة دول الخليج؛ خشية ما قد يترتب عليه من اعتداءات إيرانية عليها، إضافة إلى غياب ضمانات بأن يؤدى التصعيد العسكري إلى قبول إيران بالمطالب الأمريكية.

2 - الوصول إلى تسوية دبلوماسية مرحلية، تتضمن تنفيذ واشنطن وطهران لعدد من الخطوات المتبادلة؛ يمكن أن تشمل إنهاء الحصار البحري على إيران أو تخفيفه، والإفراج عن كل الأموال الإيرانية المجمدة أو بعضها، وربما رفع بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، في مقابل ضمان حرية أكبر لعبور السفن والناقلات عبر مضيق هرمز، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المنشآت النووية التي تعرضت للقصف، على أن يعقب ذلك إجراء محادثات معمقة حول الملف النووي.

3 - استمرار حالة اللاحرب واللاسلم، وهي حالة من الجمود والاستنزاف المتبادل، تشمل استمرار العقوبات والتهديدات العسكرية والمواجهات المحدودة، مع تجنب العودة إلى حرب شاملة. وهو مسار قد تسعى الإدارة الأمريكية إلى تفاديه بسبب تكلفته المالية، وتزايد رفض الحرب داخلياً، كما قد يكون من أكثر السيناريوهات إضراراً بمصالح دول المنطقة، لما يترتب عليه من استمرار الاضطراب وعدم اليقين الاقتصادي والسياسي.

تأثيرات ممتدة: تتجاوز تأثيرات الحرب كلاً من الولايات المتحدة وإيران، لتمتد إلى دول المنطقة التي تأثرت بدرجات متفاوتة بتداعياتها. ومن أبرز هذه التأثيرات تبلور ترتيبات أمنية ودفاعية بين أطراف إقليمية، مثل «حلف مكة»، والاتفاقية بين الكويت وباكستان، إضافة إلى وجود معدات وقوات عسكرية مصرية في دولة الإمارات والسعودية لتقديم دعم دفاعي، إلى جانب الترتيبات الأمنية والدفاعية التي جرى تنفيذها مع دول أوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

وهناك أيضاً التداعيات الاقتصادية للحرب، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار النفط واضطراب سلاسل الإمداد؛ مما أوجد ضغوطاً اقتصادية شديدة لم تقتصر على دول الشرق الأوسط، بل امتدت إلى عديد من دول العالم.

وفي ضوء ما تقدم، فإن النظام الأمريكي سوف يعمل في العامين المقبلين من ولاية ترامب في ظل انقسام مؤسسي، وإعادة توزيع النفوذ بين البيت الأبيض والكونجرس، وسوف تكون له آثاره في صنع السياسات واتخاذ الإجراءات. فوجود كونجرس معارض لترامب يحد من قدرته على إدارة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حسب رغباته وأفكاره؛ حيث إن اختصاصات هذا الكونجرس تمثل ضابطاً، إن لم يكن قيداً، على تحركات ترامب خصوصاً في الموضوعات التي تتطلب إنفاقاً مالياً؛ وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إدراك أن عملية صناعة السياسة الأمريكية في المنطقة سوف تكون أكثر تعقيداً وصعوبة.

وتشير المؤشرات إلى أن مصلحة المنطقة تكمن في خفض منسوب الحرب والصراع، والسعي إلى تسوية سلمية، وهو المسار الذي يسعى إليه كل الوسطاء والأطراف ذات الصلة، ولكن لا يملك أحد ضمان تحققه، في ظل اتساع الهوة بين مواقف الولايات المتحدة وإيران ومطالبهما، واختلاف أولويات كل منهما. ففي حين تركز واشنطن على البرنامج النووي الإيراني، وتسعى إلى فرض قيود تضمن عدم تحوله إلى تهديد لأمنها وأمن المنطقة، تركز طهران على رفض إخضاع قراراتها الوطنية للضغوط الخارجية. كما أن الخلافات بين البلدين تمتد إلى قضايا أوسع تتعلق بترتيبات الأمن الإقليمي، وتوازن القوى في المنطقة، والضمانات المطلوبة لمنع تجدد المواجهة العسكرية.

○ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

الغرب وسياسة إطالة أمد الصراعات والتحكم في التسويات



بقلم:
عبدالهادي الخلاقي

في قراءة متأنية لخريطة الأزمات الدولية الممتدة من الشرق الأوسط إلى شرق أوروبا، يظهر جلياً أن الغرب يسعى فعليا ليس إلى إنهاء الصراعات الإقليمية والدولية، بل يعمل على استراتيجيته التي تقوم على إطالة أمد الحروب وإبقاء القوى المتصارعة في حالة استنزاف أو توازن قلق كأداة لإعادة هندسة موازين القوى وإنهاك الخصوم وهو ما يُعرف في أدبيات العلوم السياسية الغربية بالموازنة عن بُعد.

يرى المفكران جون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو وستيفن والت أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليس تحقيق السلام الدائم أو بناء الديمقراطية، بل منع أي قوة إقليمية من السيطرة على المنطقة ومواردها، كما يُعتبر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الأب الروحي لفكرة إدارة الأزمات في الشرق الأوسط بدلاً من حلها جذرياً، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973، وما تم تأكيده هو أن إدارة كيسنجر ومن بعدها الإدارات من الأمريكية في الثمانينيات حتى يومنا هذا تعمدت إطالة أمد الحروب وإدارة الصراعات لضمان بقاء الولايات المتحدة الطرف الوحيد القادر على التحكم في إيقاع التسويات، ومنع أي طرف عربي أو إقليمي من امتلاك فائض قوة يهدد المصالح الغربية أو التفوق على الكيان الإسرائيلي أو تهديده.

في الساحة الشرق أوسطية السياسات الغربية تعاملت مع الملف اليمني والملف الإيراني بمنطق الاحتواء المزدوج ومنع أي طرف من تحقيق نصر حاسم يغيّر قواعد اللعبة، ففي اليمن على سبيل المثال شكلت الضغوط الدولية التي مُورست على القوى الشرعية في اليمن ضد مليشيات الحوثي بوقف عمليات الحسم العسكري في محطات مفصلية وأبرزها اتفاق ستوكهولم عام 2018م الذي لم يفض إلى سلام مستدام، بل منح جماعة الحوثي هدنَة استراتيجية مكنتها من إعادة التموضع وتطوير ترسانتها العسكرية والتحول إلى قوة أمر واقع تهدد الملاحة الدولية وتهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي وأهمها السعودية الشريك الاستراتيجي للشرعية اليمنية.

وعلى الضفة المقابلة نرى أن سياسة المماطلة الغربية في حسم الصراع مع طهران فيما يتعلق ببرنامجها النووي وتصنيع الصواريخ البالستية أتاح لإيران فرصة التقاط الأنفاس واستعادة تموضعها العسكري وإعادة ترتيب أوراقها الإقليمية لتظل ورقة ضغط دائمة تبرر الحاجة إلى المظلة الأمنية والوساطة الغربية في المنطقة وبات اللعب على وتر مضيق هرمز أداة تستخدمها أمريكا للضغط على دول المنطقة بما يحقق المصلحة الأمريكية في المقام الأول.

واليوم نحن نشهد دوامة الاستنزاف المحسوب المتعمد كالنموذج الأوكراني أو ما يُطلق عليه بنظرية إطالة أمد الصراع، ووفقاً لهذه القراءة صُممت وتيرة الدعم العسكري والتسليحي الغربي لكييف بدقة متناهية بحيث تكون كافية لمنع الجيش الروسي من تحقيق انتصار كاسح، لكنها في الوقت ذاته مقيدة بشروط زمنية ونوعية تحول دون تمكين أوكرانيا من حسم المعركة أو القبول بأي تسوية تُنهي هذا الصراع، والنتيجة هي تحويل أوكرانيا إلى ساحة استنزاف طويلة الأمد تستنزف القدرات العسكرية والاقتصادية لروسيا وكذلك لدول أوروبا بصورة غير مباشرة.

الغرب يُجيد خلق المبررات والأعذار التي تحقق تطلعاته وتدعم أهدافه، فعلى سبيل المثال تارة يقدمون تفسيراً يرتكز على مفهوم إدارة المخاطر، وتؤكد التصريحات الرسمية في واشنطن والعواصم الأوروبية أن القيود المفروضة على التدخل العسكري أو تسليح الحلفاء تهدف بالدرجة الأولى إلى منع انزلاق الأزمات الإقليمية إلى حروب شاملة أو مواجهات نووية كارثية، سواء مع روسيا في أوروبا أو مع إيران في الشرق الأوسط، وتارة أخرى يُفسر الضغوط الغربية لوقف إطلاق النار والاقتتال في اليمن أو التفاوض حول الملف النووي الإيراني انطلاقاً من اعتبارات إنسانية لتخفيف الكوارث الإنسانية والمعيشية، فضلاً عن الحسابات الداخلية للناخبين الغربيين الذين باتوا يرفضون الانخراط في حروب خارجية مفتوحة ومكلفة، في وقت تتجه فيه البوصلة الاستراتيجية للغرب نحو التنافس الاقتصادي والتكنولوجي طويل الأمد مع الصين.

وبين من يرى في السياسة الغربية مخططاً متعمداً لتغذية الصراعات وإبقاء العالم في حالة توازن ضعف يخدم مصالح القوى الكبرى، ومن يفسرها كحذر دبلوماسي لتجنب صدام دولي شامل، تبقى الحقيقة الماثلة على الأرض أن الصراعات في اليمن وأوكرانيا والسودان والصومال وغيرهما تزداد تعقيداً وطولاً، لتدفع شعوب المنطقة والعالم فاتورة استمرارها عاماً بعد عام والأهم من ذلك هي إغراق المنطقة بصراعات لا نهاية لها حتى لا تلتفت هذه الدول الى جوانب التنمية والبناء وإبقاؤها في حالة استنزاف اقتصادي وعسكري مستمر.

تجارب تنموية إفريقية ناجحة رغم التحديات تلفت الأنظار



بقلم:
د. جاسم بونوفل

في إطار نجاحات التجارب التنموية التي تشهدها القارة السمراء خلال السنوات الأخيرة، لفت نظري مقطع مصور يَظهر فيه وزير الزراعة في جمهورية بنين «غاستون دوسوهوي» وهو يبكي ويذرف الدموع تأثراً أمام رئيس بلاده وأعضاء البرلمان. جاء ذلك عقب إعلان الرئيس وصول بنين إلى صدارة الدول المنتجة والمصدرة للقطن في إفريقيا، بفضل خطط إصلاحية شاملة قفزت بالإنتاج ليتجاوز حاجز 700 ألف طن، وليتصدر «الذهب الأبيض» اقتصاد البلاد مساهماً بنحو 40% من الناتج المحلي وأكثر من 80% من إجمالي الصادرات. وبهذا الإنجاز الكبير، انتقلت هذه الدولة الواقعة في غرب إفريقيا من دائرة التراجع الاقتصادي إلى مصاف الدول الرائدة في هذا المجال.

لم تكن تلك الدموع التي انهمرت أمام عدسات الكاميرات دموع عجز أو انكسار، بل كانت دموع انتصار وفخر، جاءت إثر الإعلان الرسمي عن تربع بلاده على عرش إنتاج القطن وتصديره في القارة الإفريقية. لم يكن ذلك المشهد العفوي مجرد لحظة عابرة، بل كان اختزالاً مكثفاً لسنوات طويلة من التخطيط الاستراتيجي، والإصلاح الهيكلي، وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد الزراعية، وهي الخطوات التي نقلت جمهورية بنين من دائرة التراجع الاقتصادي والاعتماد على المساعدات، إلى مصاف الدول الرائدة والمؤثرة في هذا القطاع الحيوي على مستوى القارة.

ولا تبدو هذه القفزة النوعية في بنين حالة استثنائية أو معزولة في الجغرافيا الإفريقية، بل تأتي كحلقة جديدة في سلسلة متصلة من التحولات الاقتصادية العميقة التي تشهدها إفريقيا الحديثة. والتي تثبت أن الإرادة تصنع المستحيل. فمن رحم الأزمات الطاحنة والصراعات الدامية، برزت خلال العقدين الأخيرين نماذج تنموية ملهمة استطاعت تجاوز إرثها التاريخي المثقل بالنزاعات القبلية والإثنية، لتتحول إلى وجهات جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومثار إعجاب المؤسسات الاقتصادية الدولية، كما هو الحال في كل من رواندا وساحل العاج (كوت ديفوار) والصومال، التي رسمت مسارات مختلفة للتعافي والنمو المستدام.

وإذا كانت بنين قد نسجت ثروتها الوطنية من خيوط القطن عبر دعم المزارعين وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة به، فإن رواندا قد صاغت معجزتها الاقتصادية من رماد الإبادة الجماعية؛ فالدولة التي مزقتها الحروب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، وانهارت بنيتها التحتية ومؤسساتها بالكامل تحولت اليوم بفضل القيادة الحازمة للرئيس الرواندي بول كاغامي الذي قاد البلاد برؤية استراتيجية صارمة وحوكمة رشيدة، إلى ما بات يُعرف عالمياً بـ «سنغافورة إفريقيا».

لقد نجح كاغامي وإدارته في تحويل تحدي غياب الموارد الطبيعية إلى ميزة تنافسية قائمة على محاربة الفساد بلا هوادة، والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا؛ فبرزت العاصمة كيغالي كمركز رائد في القارة بمجالات الرقمنة، والابتكار، وتسهيل بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات النوعية، فضلا عن تحولها إلى أنظف عاصمة في القارة السمراء، محققة بذلك معدلات نمو اقتصادي متسارعة أبهرت الخبراء والمؤسسات المالية الدولية، وجعلت من تجربة كاغامي نموذجاً يُدرس في كيفية انتشال الدول من تحت الركام.

وعلى المنوال ذاته، نهضت ساحل العاج من رماد انقساماتها السياسية وحروبها الأهلية التي عصفت بها مطلع الألفية الجديدة، لتستعيد مكانتها كقوة اقتصادية ضاربة ومحرك رئيسي للنمو في غرب إفريقيا. إذ لم تكتف أبيدجان بالعودة إلى الاستقرار الأمني، بل أطلقت حزمة من الإصلاحات الهيكلية الطموحة، واستثمرت بكثافة في تطوير بنيتها التحتية من موانئ وطرق وشبكات طاقة، بالتوازي مع تحديث قطاعها الزراعي، وقد أثمرت هذه السياسات عن الحفاظ على صادراتها العالمية في إنتاج وتصدير الكاكاو، وتنويع قاعدتها الصناعية، وتسجيل معدلات نمو اقتصادي تُعد الأسرع على مستوى العالم خلال السنوات الأخيرة.

ولا يقف هذا الحراك الإفريقي البارز عند حدود النمو الإنتاجي والزراعي فحسب، بل يمتد ليشمل معارك الإصلاح المالي والإداري في أكثر البيئات تعقيداً واضطراباً؛ ولعل التجربة الصومالية خير شاهد على ذلك. فرغم التحديات الأمنية الجسيمة والحرب المستمرة ضد الإرهاب، نجح وزير المالية الصومالي بيحي إيمان غعي وفريقه الاقتصادي، استكمالاً لجهود مؤسسية متراكمة، في قيادة دبلوماسية مالية شاقة وإدارة مفاوضات معقدة مع نادي باريس وصندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد توجت هذه الجهود الإصلاحية بإنجاز تاريخي تمثل في إعفاء مقديشو من نحو 4.5 مليارات دولار من ديونها الخارجية المتراكمة منذ عقود، بعد استيفاء شروط الحوكمة والإصلاح المالي المطلوب. إن هذا الإنجاز لم يرفع كابوس الديون عن كاهل الاقتصاد الصومالي فحسب، بل فتح بذلك صفحة جديدة من الثقة مع المؤسسات المالية العالمية، وأعاد ربط البلاد بالنظام المالي الدولي، واضعاً بذلك حجر الأساس الحقيقي لإعادة إعمار الدولة وبناء مؤسساتها.

وأمام هذا المشهد الإفريقي البارز والمتميز، تبرز مفارقة مؤلمة وتساؤلات ملحة عند النظر إلى الواقع الاقتصادي العربي؛ ففي الوقت الذي تنجح فيه دول إفريقية خارجة لتوها من رحم الحروب والانهيار في كسر قيود الديون وبناء اقتصادات إنتاجية حقيقية، لا تزال الخريطة العربية تفتقر إلى نموذج تنموي مستدام يمكن الاحتذاء به أو المراهنة عليه.

فالمتأمل في المشهد الاقتصادي العربي يدرك أن الأزمة تتجاوز مجرد تعثر عابر؛ إذ تعاني غالبية الدول العربية من اختلالات هيكلية مزمنة. وحتى في الدول التي تمتلك فوائض مالية وترفع شعارات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، لا يزال هذا التنويع حبيس الخطاب الإعلامي والخطط النظرية أكثر منه واقعاً ملموساً على الأرض؛ حيث يستمر الاعتماد شبه الكلي على المورد الريعي الوحيد كمصدر رئيسي للدخل، بالتوازي مع تفاقم أزمات البطالة بين الشباب، وتضخم الدين العام بمعدلات مقلقة لتمويل العجوزات والمشاريع الاستهلاكية، وتآكل القدرة على بناء قاعدة صناعية وزراعية منتجة.

إن هذه القفزات الإفريقية المتلاحقة، من حقول القطن في بنين إلى مراكز التكنولوجيا في رواندا، وموانئ ساحل العاج، وصولا إلى وزارة المالية في مقديشو، لم تعد مجرد أخبار اقتصادية عابرة، بل باتت مرآة كاشفة تضع صناع القرار في العالم العربي أمام حقيقة لا تقبل التأويل: وهي أن التنمية الحقيقية لا تشترى بمجرد توفر الأموال، ولا تصنع بالشعارات الإعلامية والديون المتراكمة، بل تبنى بالإرادة السياسية الصادقة، والقيادة الحازمة، والإدارة الرشيدة، مهما بلغت قسوة الظروف والتحديات.

تدخلات تنافي الذوق الاجتماعي!



بقلم:
سعدية مفرح ○

قد يبدأ التدخل بسؤال يبدو عابرا: لماذا لم تتزوجي بعد؟ ومتى تفكران في الإنجاب؟ لماذا اخترت هذا التخصص؟ ألا يبدو هذا النقاب ثقيلاً وخانقا؟ ... ثم تتوالى الأسئلة حتى يشعر صاحب الحياة أنه مطالب بتقديم تقرير عن اختياراته، وكأن تفاصيله شأن عام يحق لكل عابر أن يناقشه ويصدر فيه حكمه.

تتكرّر هذه المشاهد وتطاول النساء والرجال، وإن كانت المرأة أكثر تعرّضا لها. عمرها موضوع مفتوح للتعليق، وزواجها مشروع نقاش، وتأخّر الإنجاب سؤال يتقدم إليها من دون استئذان، وعدد أبنائها مادة للمقارنة، وملابسها مساحة متاحة للتقييم. وقد يظنّ المتدخل أنه يمارس عفوية اجتماعية أو يعبّر عن محبة وحرص، فيما يترك سؤاله في نفس الآخر أثرا لا يعرف حجمه.

المشكلة أن بعضنا اعتاد اعتبار القرب الاجتماعي ترخيصاً بالدخول إلى الحياة الخاصة، فصلة القرابة تمنح صاحبها، في تصوّره، حق السؤال، والصداقة تبيح له إبداء الرأي في كل قرار، والمعرفة العابرة تفتح الباب لنصيحة لم يطلبها أحد.

هكذا تتراجع الحدود بين الاهتمام والفضول، وبين النصيحة والوصاية، ويصبح الصمت عن شؤون الآخرين سلوكاً يحتاج إلى تفسير، فيما يفترض أن يكون احترام الخصوصية أمراً بديهياً.

لكل شخص حكايته التي لا تظهر كاملة في جلسة عائلية أو صورة منشورة. قد تتأخر امرأة عن الزواج لأنها اختارت مساراً آخر، أو لأنها لم تجد الشريك المناسب، أو لأن ظروفاً لا ترغب في شرحها تحكم قرارها. وقد يختار زوجان الاكتفاء بطفل واحد، أو تأجيل الإنجاب، أو عدم الإنجاب أصلاً. وقد يغير شاب مهنته بعد سنوات من العمل، أو تختار فتاة لباساً ينسجم مع قناعاتها. هذه اختياراتٌ تتصل بأصحابها، وتترتّب عليها مسؤوليات يتحملونها هم، ولذلك ينبغي أن تبقى لهم مساحة اتخاذها.

ومن المؤسف أن يتحوّل الاختلاف في الاختيارات إلى مناسبة للتقويم الأخلاقي. فبدلاً من أن نتقبل تنوع الطرق التي يعيش بها الناس، نقيسها على نموذج واحد ونطالب الجميع بالاقتراب منه. من تزوّج في عمر معيّن صار مثالاً، ومن تأخر صار موضع شفقة أو تساؤل، ومن أنجب كثيراً نال الإعجاب، ومن اكتفى بأقل من هذا واجه التعليقات. حتى القرارات المهنية والسكنية وطريقة قضاء العطلات قد تتحول إلى امتحان اجتماعي، كأن للحياة إجابة نموذجية واحدة.

وتزداد المسألة حساسية حين تنتقل هذه العادة إلى المنصات الرقمية. صورة عائلية قد تستدعي أسئلة عن غياب طفل، وصورة امرأة قد تفتح نقاشاً في جسدها وملابسها وعمرها، وإعلان قرار شخصي قد يستدعي محاكمة جماعية. يكتب بعضهم رأيه بسرعة، ثم يمضي إلى شأنه، بينما يبقى أثر العبارة عند من تلقّاها، وربما اضطر إلى الدفاع عن قرار لم يكن مديناً لأحد بتفسيره.

قد نختلف مع اختيارات المقرّبين، وقد نقلق عليهم، وقد نرى أنهم يتجهون إلى قرار غير مناسب. عندئذ يمكن أن نسألهم إن كانوا يرغبون في سماع رأينا، وأن نترك لهم حقّ القبول والرفض. النصيحة التي تحفظ كرامة صاحبها تبدأ من الإصغاء وتعرف حدودها، أما الإلحاح فيحوّل المحبة إلى عبء، ويجعل العلاقة ساحة اختبار للطاعة.

نحتاج إلى تربية اجتماعية تعيد للسؤال أدبه، وللخصوصية مكانتها. قبل أن نسأل عن الزواج أو الإنجاب أو المال أو العمر، علينا أن نفكّر: هل يخصّني هذا الأمر؟ وهل طلب مني صاحبه رأيا؟ وهل سيضيف سؤالي شيئاً طيباً إلى يومه؟ وقد يكون أجمل ما نقدّمه أحيانا ابتسامة صادقة وحديثا يفتح نافذة أخرى، من دون تفتيش في حياة الجالس أمامنا.

ترك الآخرين وشأنهم فضيلة يومية، تظهر في الامتناع عن التعليق كما تظهر في اختيار الكلمات. وهو احترام لحقهم في أن يخطئوا ويتعلموا ويبدلوا آراءهم ويصنعوا حياتهم على النحو الذي يروْنه مناسباً. وحين نمنح بعضنا هذه المساحة، تصبح العلاقات أخف وأصدق، ويغدو القرب مودة لا رقابة، وتعود الحياة الخاصة إلى أصحابها.

○ كاتبة وشاعرة كويتية